



الديون والمشتقات قد أديا إلى سحب رأس المال بعيدا عن الأنشطة الحقيقية المفيدة وتوجيهها إلى آليات مدمرة تتصف بطبيعتها النخبوية.

مدار برس: وكالات

بدأت أمس فعاليات ندوة مجموعة البركة المصرفية الثلاثين للاقتصاد الإسلامي المنعقدة بفندق هيلتون جدة (5-6 رمضان 1430هـ)، وتهدف الندوة لمناقشة أربعة محاور رئيسية، يأتي في مقدمتها "المشتقات ودورها في الأزمة المالية العالمية"، وشارك في هذا المحور الدكتور "توبي بيرش" المدير التنفيذي لـ "هيرش المحدودة للأصول" ومؤلف كتاب "الانهيار الأخير"، وبحث "التطبيقات العملية للإجارة الموصوفة في الذمة" بمشاركة كل من الدكتور عبد الستار أبوغدة رئيس وأمين الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية، والدكتور أحمد محيي الدين أحمد من دلة البركة المصرفية، والأستاذ أحمد محمد محمود نصار .

كما ناقش العلماء محوري "تأمين الضمان والدين"، "مدى قبول القوانين الوضعية مرجعا لاتفاقيات وعقود تكون المؤسسات المالية الإسلامية طرفا فيها"، وتقدم فيها بحوث لكل من الدكتور عبد الستار الخويلدي، والدكتور أحمد علي عبد الله.

قدم الدكتور "توبي بيرش" المدير الإداري لـ (بيرش للأصول المحدودة) في الجلسة الأولى للندوة ورقة عمل بعنوان "دور المشتقات في خلق الأزمة المالية"، فند خلالها الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وقوع الأزمة المالية وسبل الخروج من برائنها.

وتطرق "بيرش" في ورقته إلى الكتاب الذي كان قد أصدره في شهر مايو 2007م، وتنبأ فيه بوقوع أزمة الائتمان، والكتاب بعنوان "الانهيار النهائي: الدين الإدماني وتشويه الاقتصاد العالمي"، وقد تنبأ الكتاب وقتها بحدوث الانهيار عام 2008م، ويليه ركود في عام 2010م.

ووقفت الورقة عند مرحلتها ما قبل وما بعد الأزمة بالاستعانة بما ورد في الكتاب حول الأسباب الحقيقية التي فجرت الأزمة العالمية، هذا فضلا عن الجهود المبذولة للخروج منها، وقد أكد صاحب الورقة أن برامج الإنقاذ الجاري تطبيقها (تخصيص مبالغ مالية لإنقاذ المؤسسات المتعثرة من الانهيار) لن يؤدي إلا إلى ذهاب المستهلكين بالديون لعقود عديدة قادمة.

وقدم الكاتب شرحا توضيحيا حول المشتقات متضمنة الخيارات، العقود الأجلة، عقود الفروقات، ومقايضة تعسر الديون، مبينا رأيه حول ما يتعلق بهذه الأنماط من إشكاليات وانعكاسات أخذت في التشكل وأدت في نهاية المطاف للأزمة المالية العالمية.

يقول "بيرش" في ورقته أن: "الديون والمشتقات قد أديا إلى سحب رأس المال بعيدا عن الأنشطة الحقيقية المفيدة وتوجيهها إلى آليات مدمرة تتصف بطبيعتها النخبوية"، موضحا أن القلق من موضوع المشتقات له ثلاثة أبعاد، أولها أنه حدث نمو هائل في استخدامها، فقد نما سوقها عام 2004 بنسبة 123% مما

فتح المجال للتعامل بمبلغ يصل إلى 8.4 تريليون دولار في مجال أدوات التأمين هذه، وفي عام 2005 بلغت النسبة 105% لتبلغ القيمة الأسمية نحو 17.3 تريليون دولار، وهو ما يتجاوز كل مديونيات الشركات القائمة في العالم، وأضاف أن إجمالي سوق المشتقات لجميع القطاعات وصل إلى رقم مذهل وهو 289 تريليون دولار أمريكي.

أما مصدر القلق الثاني الذي ذكره "توبي بيرش" من هذه العقود أنه يجري التعامل بها على الكاونتر بين البنوك ولا تمر عبر طريقة تبادلية تتيح للمشرعين متابعة نشاطاتها، أما البعد الثالث يتمثل في أن النظام المستندي الذي يثبت تلك المعاملات قديم وبإل وقد يحتاج أحيانا لأسابيع لتسوية بعض المعاملات، ورغم ما تم من إصلاح للنظام عام 2005 إلا أن كثيرا من الاختلالات لا تزال قائمة في هذا النظام.

كما تطرق "بيرش" لصناديق التحوط وآليات عملها، وذكر أن بعضها ظل حكرا على فاحشي الثراء وعضويتها غالبا ما تكون محصورة ولا تتجاوز في بعض الصناديق الـ 100 شخص، وفي بعض الأحيان تكون عضويتها عن طريق الدعوة فقط، ويضيف أن القوانين أتاحت لهذه الصناديق العمل بأقل قدر من القيود قياسا بنظرائها الآخرين مثل الصناديق المشتركة، مشيرا في الوقت نفسه أن كثير من صناديق التحوط في حد ذاتها كان لها إسهامات إيجابية ومثلت فرصا استثمارية هائلة لعدة سنوات.

وقال "بيرش": "إن أجمل ما في الأزمة الاقتصادية العالمية إبرازها لحقائق قبيحة، وعلى رأس هذه الحقائق التي كشفتها الأزمة اهتراء الفلسفة التي تأسس عليها النظام المالي العالمي، وهي الفلسفة التي تضع أحمالها على نمو المستقبل وتوسع الاقتصاد توسعا مزورا من خلال الاقتراض". واستعرض أنه في عام 1970م كان سوق الائتمان يمثل 1.3 مرة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وتحول هذا الرقم الآن ليصبح 3.7 مرة، واصفا أن الكثير مما يوصف بأنه نمو في العصر الحديث هو عبارة عن تراكم ديون.

ويخلص بيرش في ورقته التي قدمها إلى ندوة البركة المصرفية إلى أن جوهر مشكلة الائتمان يتمثل في طبيعة الائتمان نفسه، حيث إن الإنتاج الشامل للنقود من النقود قد أدى إلى تآكل القوة الشرائية لدى المستهلكين، ويضيف أن الإنسان يكون بذلك هو الكائن الوحيد الذي يقوم بتبديد إرث الأجيال القادمة بينما تجهد غيره من الكائنات لعمل أي شيء لصالح ذرياتها، مؤكدا أن الحلول الإسلامية هي الوسيلة الوحيدة القادرة على مخاطبة أصل المشكلة من خلال معالجتها للضعف البشري، ذلك الضعف الذي يدفع الإنسان لتخليق النقود من النقود دون أن يبذل أي جهد يذكر مقابل ذلك.

وقدم الدكتور عبد الستار أبو غدة رئيس الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية بحثا في بداية الجلسة الثانية بعنوان "التطبيقات العملية للإجارة الموصوفة في الذمة".

الورقة بدأت بأهمية تطبيق الإجارة حيث بينت أن المؤسسات المالية الإسلامية بدأت بتطبيق الإجارة في نطاق التمويل بمنافع الأشياء سواء الإجارة التشغيلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك.

وتوسع الدكتور أبو غدة في تعريف الإجارة ومشروعيتها وأركانها كما تعرض لأقسام الإجارة وفقا للصيغ أو الصفات أو الشروط المتعلقة بكل من المنفعة أو الأجرة.

وقال الدكتور أبو غدة أن الإجارة الموصوفة بالذمة أصبحت أساسا للبنوك الإسلامية لتقديم الخدمات التي لم تكن تقدمها من قبل حيث أنها تمول منفعة الخدمات التي تملكها بأجرة حالة ثم تسلمها إلى المستأجر بأجرة مؤجلة أو مقسطة.

وقال: "إن البنك يمكنه أن يملك منفعة خدمة ( تطبيق - تعليم - اتصال - نقل .. إلخ ) وبالتالي يمول عن طريق المنفعة وليس الأجرة حيث أن الأجرة تعتبر من الديون ولا يمكن تمويل الديون"، مؤكدا أن من شروط هذه الصيغة أن تكون موصوفة في الذمة وليست معينة، والشرط الثاني أنه لا يجوز لمن يملك منفعة موصوفة في الذمة أن يملك نفسها للمستأجر لأنها مثل السلم.

كما تطرق الأستاذ أحمد نصار المنسق في المجموعة العالمية للباحثين في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في بحثه إلى الجانب الفقهي والتطبيقي للإجارة

## زيارة الصفحة الأصلية من الموضوع